



The Phenomenon of Fronting and Postposing: A Grammatical, Rhetorical, and Linguistic Approach

Dr. Bouziane Bilel¹

¹: Larbi Ben M'hidi University - Oum El Bouaghi, Algeria, bouziane.bilel@univ-oeb.dz

Abstract:

Word order variation (Fronting and Postposing) is a vital area of syntax, examining sentence structure and phrasing to uncover the underlying rhetorical secrets. Undoubtedly, syntactic structures possess a unique system and a distinct arrangement within the linguistic utterance, where components interrelate to convey a unified meaning, only realized when a word transcends its narrow lexical definition to acquire a contextual significance within its new linguistic synthesis. Many words only achieve their intended purpose when placed at the beginning, while others function optimally only when delayed. Thus, the merit of fronting and postposition as functional structures lies in their ability to manifest meaning with precision and depth, proving that word order is not merely an arbitrary choice among permissible linguistic possibilities.

Keywords:

Fronting and Postposition; Syntactic Structure; Rhetoric and Grammar.

Received: 14 /05/ 2026

Accepted: 05 /07/ 2026

Published: 31 /08/ 2026

ظاهرة التقديم والتأخير رؤية نحوية بلاغية لسانية

د. بوزيان بلال¹

1: جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -، الجزائر، bouziane.bilel@univ-oeb.dz

الملخص:

إن التقديم والتأخير من أهم مباحث علم التراكيب الذي يبحث في بناء الجمل وصيغ العبارات، ليبرز ما يكمن وراءها من أسرار بلاغية، ولا شك أن لكل تركيب نحوي نظامه الخاص وترتيبه الفذ في مركز العبارة اللغوية، المترابطة فيما بينها لتدل مجتمعة على معنى. وذلك لا يتحقق للكلمة إلا إذا تخلت عن بعض معانيها المعجمية لتتأهل لاكتساب معنى سياقي في التوليف اللغوي الجديد الذي تتمركز فيه، فكثير من الكلمات لا يتحقق معناها إلا إذا تصدرت الجملة، وبعضها الآخر لا تنهض بالمعنى المرجو منها سياقيا إلا إذا تأخرت. فميزة التقديم والتأخير باعتبارها تراكيب وظيفية، هي تجلية المعنى بدقة وأكثر دلالة، وعليه يمكن القول بأن التقديم والتأخير ليس مجرد استعمال لاحتمالات جائزة في الكلام.

كلمات مفتاحية: التقديم والتأخير؛ التركيب؛ البلاغة والنحو.

1. مقدمة:

التقديم والتأخير من المزايا النحوية يصيب التراكيب اللغوية والجملة العربية، فيختل ترتيبها الأصلي، ويتقدم ما حقه التأخير ويتأخر ما حقه التقديم، لأسباب ودواعي تقتضي ذلك، فيضفي على الجملة العربية ذوقا بلاغيا فهو أسلوب فني من أساليب البلاغة العربية، لما فيه دلالة على التمكن من الفصاحة والقدرة العالية على حسن التصرف في الكلام. ولا ينبغي أن يؤخذ المبحث من زاوية بلاغية فقط بل وجب النظر إليه من باب النحو واللسانيات الحديثة، لما في ذلك من تقاسمات مشتركة في بنية اللغة مما جعلنا الإشكال الآتي: كيف كانت رؤية النحو والبلاغة واللسانيات لظاهرة التقديم والتأخير؟ وبم أفاد كل تخصص من هذه التخصصات في دراسة هذه الظاهرة؟ ولأجل تسليط الضوء على هذه الدراسات اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي إيماناً منا بقدرته على إيصالنا إلى مبتغانا من هذه الدراسة وهي، مكاشفة حقيقة أهمية التقديم والتأخير في الخطابات الأدبية.

2. التقديم والتأخير في اللغة و الاصطلاح:

1.2 في اللغة:

عند البحث عن معنى التقديم أو التأخير في اللغة نجد أن مادة "ق د م" مثلاً لها عدة معاني تتوحد من السياق ولعلها تجتمع كلها في معنى السبق والأولية، فتجدهم يطلقون: التقدم والقادمة، والقُدْمة وغيرها على ما كان السبق له كقولهم قادمة الرحل: أوله وقدمه الغنم: ما يكون أمامه وغيرها ومثلها مادة "أ خ ر" إذ هي نقيضتها.

- التقديم:

جاء في المحكم "القدم و القُدْمة السابقة في الأمر، والقُدْمة من الغنم التي تكون أمام الغنم في الرعي، وقيوم كل شيء أوله".⁽¹⁾

وجاء في الصحاح "قدم، يقدم قُدْما أي تقدّم: "يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ" [هود: 98].

وقال الزمخشري "قدم قومه يقدمهم ومنه: قادمة الرحل نقيض آخرته"⁽²⁾.

- التأخير:

جاء في القاموس المحيط "أن الأخر - بضمّين - ضدّ القُدْم، وتأخر تأخراً. والآخر من الرحل خلاف القادمة".⁽³⁾

وقال الخليل بن أحمد "تقول هذا آخر وهذه أخرى والآخر نقيض المتقدم: تقول مضى قدماً، وتأخر آخراً"⁽⁴⁾.

وقال الجوهري "الآخر بعد الأول وهو صفة، والأنثى آخره، والجمع أواخر".⁽⁵⁾

فالتقديم والتأخير متضادان في اللغة حيث يعني التقديم وضع الشيء أمام غيره وقد كان خلفه، ويعني التأخير وضع الشيء خلف غيره وقد كان أمامه.

2.2 في الاصطلاح:

التقديم والتأخير ظاهرة لغوية أُطلقت على أحد أساليب العرب في كلامهم، ومظهرها زوال اللفظ عن مكانه فيتقدم عليه أو يتأخر عنه⁽⁶⁾.

التقديم والتأخير في البلاغة باب واسع من اللغة تتبارى فيه الأساليب وتظهر من خلاله المواهب والقدرات وهو دلالة على تمكن العرب في الفصاحة وحسن التصرف في الكلام ووضعه الموضوع الذي يقتضيه المعنى.

3. ظاهرة التقديم والتأخير: هل هي من المجاز أم لا؟

للمجاز معنيان أحدهما في المفردات والآخر في الجمل، فأما الذي في المفردات فهو كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له، وأما الذي في الجمل فهو كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه بضرب من التأويل، واستعمل العرب المجاز من أجل ميلهم إلى حب الاتساع في الكلام وكثرة معاني الألفاظ ليكثر الالتئاذ بها. ولما كانت ظاهرة التقديم والتأخير من باب الاتساع في استخدام التعابير أو التراكيب الكلامية، لما فيها من تحويل الألفاظ من مكان إلى مكان اختلف العلماء في عدّها من المجاز أم لا، فمنهم من عدّها من المجاز لأن تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول، وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعل نقل لكل واحد منهما من رتبته وحقه في الكلام. ومنهم من لم يعدّه من المجاز فالزركشي الذي رجح أن التقديم والتأخير ليس من المجاز فإن المجاز نقل ما وضع له إلى ما لم يوضع له".

والظاهر أن التقديم والتأخير ليس من المجاز لأن المجاز هو كل ما أريد به غير ما وضع له أصلاً ويدخل في هذا التأويل والاحتمال الذي يتحدد في الأخير بالسياق، في حين أن التقديم والتأخير وإن كان نقلاً للكلمات عن مواضعها إلا أنّه لا يخرج عن أصل الوضع، ولذلك نجدهم منعوا بعض أضرب التقديم والتأخير وأجازوا بعضها الآخر.

4. آراء العلماء (نحاة وبلاغيين) في ظاهرة التقديم والتأخير:

إن ظاهرة التقديم معروفة عند أهل اللغة، وهي قديمة قدم اللغة نفسها كونها مستعملة حتى عند العرب الجاهليين، حيث أننا نجد لها حضوراً في أقدم وأول كتاب في النحو العربي ألا وهو كتاب "سيبويه" الذي ذكرها في عدة مواضع من كتابه، استقينا منها بعض النماذج التي سيرد ذكرها:

1.4 النحاة:

يرى النحاة أن الكلام يكون له أصل وفرع يتسع فيه ومن الاتساع التقديم والتأخير، ومنه جعلوا للكلام رتبا بعضها سبق من بعض، فإن جَنباً بالكلام على الأصل لم يكن من باب التقديم والتأخير، وذلك نجدهم كثيراً ما يقولون الأصل كذا وكذا كابن مالك حين تحدث في ألفيته على تقديم الخبر فقال:

الأصل في الأخبار أن تُؤخَّرَ * * وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرًا.

ومنه جعل النحاة قواعد وأصول لمراتب الكلام فقالوا: مرتبة المبتدأ قبل الخبر، ومرتبة الفعل قبل الفاعل، والعمدة في الكلام قبل الفضلة وغيرها.

(1) قال سيبويه في باب الفاعل والمفعول: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى وإن كان جميعا يُهمانهم ويعنيانهم".⁽⁷⁾

(2) وقال أيضا "والتقديم والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما، في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير".⁽⁸⁾

(3) وقال أيضا "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل فُدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم: فإذا بنيت الاسم عليه قلت "ضربت زيدا" وهو الحد، لأنك تريد أن تعمل وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد "ضرب زيد عمرا" حيث كان زيدا أول ما تشغل به الفعل وكذلك هذا، إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد وذلك قولك: زيدا ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء مثله: ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد".⁽⁹⁾

قال ابن فارس: "من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في المعنى مقدم كقول ذي الرمة:

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ * * كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِيَةٍ سَرَبٌ"

أراد: ما بال عينك ينسكب منها الماء، وقد جاء مثل ذلك في القرآن: قال الله تعالى: "وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا فَلَا قُوَّةَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ" [سبأ: 51] تأويله والله أعلم "ولو ترى إذ فزعوا وأخذوا من مكان قريب فلا قوت"، لأنه لا قوت يكون بعد الأخذ.

ومنه قوله تعالى: "فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ" [التوبة: 55] والمعنى "ولا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا".⁽¹⁰⁾

وقال الثعالبي "العرب تبتدئ بذكر الشيء و المقدم وغيره، كما قال عز وجل: "يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ" [آل عمران: 43].

وقال حسان بن ثابت - رضي الله عنه - في ذكر بني هاشم:

بِهَالِيلٍ مِنْهُمْ جَعَفَرٌ وَابْنُ أُمِّهِ ... عَلِيٌّ وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمُتَخَيَّرُ

وقال تعالى: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا" [الكهف: 1-2] وتقديره: «الحمد لله الذي أنزل عبده الكتاب قيما ولم يجعل له عوجا»⁽¹¹⁾.

وبلغت عناية النحاة بظاهرة التقديم والتأخير إلى عدّها من العلوم القرآنية- حيث نجد السيوطي في كتابه: الإتيان في علوم القرآن يقول "النوع الرابع والأربعون في مقدمه ومؤخره وهو قسمان:

- الأول: ما أشكل معناه بحسب الظاهر فلما عرف أنه من باب التقديم والتأخير اتضح معناه: كقوله تعالى: "فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ" [التوبة: 55] قال مادة: هذا من تقديم الكلام يقول "لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة.

- الثاني: ما ليس كذلك".⁽¹²⁾

2.4 البلاغيون: التقديم والتأخير أهم مباحث علم المعاني وهذه بعض المنقولات عن أقوال أهل البلاغة في هذه الظاهرة:

- الجرجاني:

قال في دلائل الإعجاز "التقديم والتأخير باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية، لا يزال يفتّر لك عن بديعة ويفضي إلى لطيفة ولا تزال ترى شعرا يروك مسمعه ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان".⁽¹³⁾

- ابن النقيب:

ونجد ابن النقيب- العلامة البياني- يعد التقديم والتأخير من الفصاحة في الكلام فيقول في مقدمته: "أتى العرب بالتقديم والتأخير دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم للكلام وتلعبهم به، وتصرفهم فيه على حكم ما يختارونه وانقياده لهم لقوة ملكتهم فيه وفي معانيه، وغرضهم فيه أن يكون اللفظ وجيزا بليغا وله في النفوس حسن موقع وعذوبة مذاق".⁽¹⁴⁾

كما نجد صاحب "الجامع الكبير" يعد "التقديم والتأخير" من مظاهر شجاعة العربية، والملاحظ عليه أنه فرق بين التقديم والتأخير عند النحاة وبين التقديم والتأخير عند البلاغيين: حيث يقول "القسم الخامس: في التقديم والتأخير: وذلك مما يتعلق بعلم النحو فإن لنا تقديمًا وتأخيرًا في الكلام لا يتعلق بالنحو..... بل يتعلق بتقديم الأشياء بعضها على بعض في الذكر....

من ذلك تقديم: السبب على المسبب كقوله تعالى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" [الفاتحة: 5]. فقدم العبادة على الاستعانة لأن تقديم الوسيلة قبل طلب الحاجة أنجح لحصول المطلوب ووقوع الإجابة".⁽¹⁵⁾

ومثل النحاة نجد علماء البلاغة بلغوا من الاعتناء بالتقديم والتأخير أن جعلوه فنا من فنون تأليف الكلام، ووجهًا من وجوه الإعجاز في القرآن فهذا ابن خطيب "في كتابه المجيد يقول "الفن الثالث أي عن فنون تأليف الكلام- تقديم بعض الأسماء على بعض، وله فوائد لا تُحصى ومعارف لا تُنسى والمثال فيه.

قوله تعالى: "وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ" [الأنعام: 100] فتقديم الشركاء يفيد أنه ما ينبغي لله شريك أصلا ولا يخفى أن (الله) تعالى في موضع المفعول الثاني والشركاء مفعول أول".⁽¹⁶⁾

3.4 أقسام التقديم والتأخير: بين النحاة والبلاغيين:

لم نعر على تقسيم متفق عليه حول هذه الظاهرة، إذ كل قسّمه باعتبارات إما باعتبار المنع والجواز أو باعتبار حصوله على مستوى اللفظ أو على مستوى المعنى وغيرها.

حيث نجد ابن اجني قسمه باعتبار القياس على كلام العرب فقال: "التقديم والتأخير على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس: كتنقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل وتنقديم الطرف والحال والاستثناء، والآخر: ما يستعمله الاضطرار".⁽¹⁷⁾

ذكر ابن جني نوعان من التقديم والتأخير: فالأول ما يقبل القياس على كلام العرب، ومثال ذلك الفعل والفاعل فإن النحاة نظروا في كلام العرب فوجدوا أن رتبة الفاعل بعد الفعل مطلقا: فقعدوا قاعدة هي "لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل" ومن هذه القاعدة جعلوا أقيسة لعدة تراكيب أخرى: فنجدهم يقولون مثلا "كما أنه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقامه" أو "لا يجوز تقديم ما هو فاعل في المعنى قياسا على الفاعل حقيقة" وغيرها، والنوع الثاني الذي ذكره ابن جني هو ما يستعمله الاضطرار وهو ما خرج عن أن يكون مقيسا على كلام العرب (الرخصة).

في حين أننا نجد البلاغيين توسعوا في تقسيم التقديم والتأخير فدراساتهم له تتعدى التركيب إلى الدلالة إذ قسّموه باعتبار المعنى كما فعل صاحب "الطراز" تقسيمه التقديم والتأخير إلى خمسة أقسام حيث يقول "اعلم أن الألفاظ تابعة المعاني والمعاني لها في التقديم أقوال خمسة:

- الأولى: تقدم العلة على معلولها عند القائلين بها.

- الثانية: التقدم بالذات نحو تقدم الواحد على الاثنين.

- الثالثة: التقدم بالشرف لتقدم الأنبياء على الأتباع

- الرابعة: التقدم بالزمان: كتقدم الشيوخ في الوجود على الشاب والأب على الابن.

- الخامسة: التقدم بالمكان: كتقدم الإمام على المأموم والتقدم في الرتبة قوله تعالى: "هَمَّازٌ مَّشَاءٌ بَنِيمٍ" [القلم: 11]، فإن الهمّاز هو المغتاب وهو لا يحتاج إلى مشي في الغيبة بخلاف النمام فإنه يفتقر إلى نقل الحديث من شخص إلى شخص، وما كان مجرداً فهو سابق في الرتبة عما كان له تعلّقات بغيره.

ومن التقدم في الشرف قوله تعالى: "وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا" [النساء: 69]، فالنبي أشرف من الصديق والصديق أشرف من الشهيد والشهيد أشرف من الصالح، ومن التقدم بالزمان: قوله تعالى: "وَعَاداً وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِينِهِمْ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ" [العنكبوت: 38] وقوله تعالى: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ" [الأنعام: 1]. فإن الظلمة سابقة على النور لأن الظلمة عدم النور وعدم الشيء سابق على وجوده وهكذا الظلمة المعنوية التي يراد بها الجهل والكفر فإنها تكون سابقة على النور المعنوي وهو العلم والإسلام ويؤيد هذا قوله جل ذكره: "وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ" [النحل: 78]. (18)

إلا أننا نجد عالماً لغوياً من نوع آخر هو "الجرجاني" جمع بين الإمامة في النحو والإمامة في البلاغة يقسم للتقديم والتأخير بقوله: "اعلم أن التقديم الشيء وعلى وجهين:

- تقديم يقال إنه على نية التأخير: وذلك في كل شيء أقررتة على حكمة مع التقديم: كخبر المبتدأ إذا قدم على المبتدأ أو المفعول إذا قدم على الفاعل نحو: ضرب عمرا زيد، ف "عمرا" لم يخرج بالتقديم كما كان عليه من كونه مفعولا.

- تقديم لا على نية التأخير: على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعل له بابا غير بابي وإعرابا غير إعرابه، كأن تجيء إلى اسمين يحتمل كل منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا فتقدم تارة هذا وأخرى ذاك ومثاله "زيد" و "المنطلق" فتقول مرة "زيد المنطلق" وأخرى "المنطلق زيد" والمنطلق نقل عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ أو كذلك زيد".⁽¹⁹⁾

5. التقديم والتأخير في القرآن الكريم:

بيانا لمكانة هذه الظاهرة في اللغة أحببنا أن نذكر بعض المنقولات من كلام الله عز وجل، نستشف من خلالها الأثر الجمالي لهذه الظاهرة والذي من أجله قام بحثنا.

1) قال الله تعالى: "وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ" [الأنعام: 100]. قال العلماء: تقديم الشركاء على الجن في الآية يفيد أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم، ولو تقدم (الجن) على (الشركاء) وكانت الآية "وجعلوا الله الجن شركاء" لكان (الجن) مفعولا أولا والشركاء (مفعولا ثانيا)، وفهم من ذلك أن الإنكار إنما وقع لكون أنهم جعلوا الجن شركاء لله، وليس المراد ذلك فقط، وإنما نفي الشركاء مطلقا من الجن وغيرهم... ولذلك أتى لفظ الآية على هذا النسق في غاية الحسن".⁽²⁰⁾

2) قال الله تعالى في سورة القمر "أَلْقَى الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌّ" [القمر: 25] جاءت الآية على الأصل، فهي حين جاءت الآية في الزخرف تقديم الجار والمجرور، قال تعالى: "فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاء مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقَرَّرِينَ" [الزخرف: 53] فلم تأخر الجار والمجرور (عليه) في آية القمر فقال: "ألقى الذكر عليه" في حين تقدم في آية الزخرف فقال: "لولا ألقى عليه أسورة" ولم يقل "لولا ألقى أسورة عليه".

السر في ذلك أن آية القمر في سياق التكذيب وإنكار الذكر فقالوا "ألقى الذكر عليه" فالمسألة أصلا في إنكار النبوة والرسالة في حين كان السياق في الزخرف في المفاضلة بين شخصين هما: موسى و فرعون فقال فرعون: "أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين، فلولا ألقى عليه أسورة من ذهب" ⁽²¹⁾ الآية والله أعلم.

(3) "وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ [الأعراف: 171] بتقديم الجبل على الظرف (فوقهم) وقال سبحانه في البقرة: "وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" [البقرة: 63] بتقديم الظرف على الطور.. والسر في ذلك تقديم (الجبل) في آية الأعراف يدل على الاهتمام به ويشهد لهذا أنه ذكره حال الجبل وشأنه فقال "أنه ظله" وقال "وظنوا أنه واقع بهم" لذلك تقدم ذكره على الظرف لأن السياق في وصفه في حين أن السياق في سورة البقرة في ذكر بني إسرائيل وصفاتهم فقد جاء بعد هذه الآية قوله تعالى: "وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا" [النساء: 154] فلما كان الكلام على بني إسرائيل نلمس ذلك بتقديم الظرف المتصل بهم وهو (فوقهم) هذا الداعي للتقديم الذي لم يوجد في آية الأعراف. (22)

(4) قال الله تعالى في سورة المائدة: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ [المائدة: 38]، وقال سبحانه في سورة النور: "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ [النور: 2]، فلماذا جاء الخطاب في آية المائدة بتقديم المذكر في حين جاء في سورة النور بتقديم المؤنث؟ والسر في ذلك أن السرقة تكون في الذكور أكثر لذلك قدم الذكور. في حين أن الزنى في النساء أكثر فقدم ذكرهن في آية النور. (23)

(5) قال تعالى: "وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ وَأَخَذُوا مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ" [سبأ: 51] تأويله والله أعلم "ولو ترى إذ فرغوا وأخذوا من مكان قريب فلا قوت" لأنه لا قوت يكون بعد الأخذ.

ومن مظاهر التقديم والتأخير في القرآن أيضا الآيات التي ختمت بذكر أسماء الله عز وجل وصفاته وكثيرا ما نجدها تجتمع بين اسمين أو صفتين لله تبارك وتعالى كـ "غفور رحيم" "سميع بصير" "عزيز حكيم" وغيرها.

ومن ذلك قوله جل وعلا في سورة المائدة: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" [المائدة: 38] فقدم العزة على الحكمة.

والسر في ذلك أن المقام مقام تشريع والمشرع عزيز ولما عزَّ حكم ولما سمع ذلك الأعرابي الذي لم يقرأ القرآن قط، سمع أحدهم لحن في هذه الآية فقرأها "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا

مَنْ اللَّهَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ". فقال: ليس المقام مقام مغفرة ورحمة وإنما المقام مقام عزة وحكمة، فسبحان الله أدرك ذلك الأعرابي بسليقته أن المقام مقام تشريع يقتضي بيان أن المشرع عزيز يقضي بما يشاء وحكيم يعلم ما يصلح لخلقه وليس المقام مقام مغفرة ورحمة وأنى ذلك وقد تقدم في الآية ذكر قطع اليد.

ومن ذلك تقدم المغفرة على الرحمة في كثير من الآيات بل جميع الآيات في القرآن قدمت فيها المغفرة على الرحمة، لأن المغفرة من الغفر وهو الستر أي ستر الذنوب أما الرحمة فتفضل وإنعام زائد على المغفرة فالمغفرة تخلية و الرحمة تحلية والتخلية لاشك مقدمة على التحلية.

إلا في موضع واحد نجد الرحمة مقدمة على المغفرة: وهي قوله سبحانه: "يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ" [سبأ: 2].

والسر في ذلك: أن سياق الآية هو سياق القدرة والعلم وذكر المخلوقات وما في السماوات والأرض ورحمة الله تبارك وتعالى متجلية في تسخير هذه المخلوقات: السماء والأرض والماء، والهواء: وما يخرج من الأرض وغيرها مما تظهر فيها رحمة الله عز وجل، فهي إذا جديرة بأن تقدم أما غيرها من الآيات التي قدمت فيها المغفرة على الرحمة فهي مذكورة في سياق ذكر العباد وتقصيرهم واذنابهم فلذلك قدمت المغفرة فيها على الرحمة. (24)

6. التقديم والتأخير في كلام العرب:

أسلفنا الذكر أن ظاهرة التقديم والتأخير معروفة عند العرب قديمة وإتماما للفائدة أحببنا أن ننقل بعض مظاهرها في كلامهم ومنها:

(1) قال امرؤ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ * كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ * وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

وفي البيت الثاني، وقد يدرك أمثالي المجد المؤتل (25).

(2) قال اللعين يهجو العجاج:

أَبَاكَ فَاحْذَرِ مِنَ اللَّؤْمِ تُوعِدُنِي * وَفِي الْأَرَاخِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمَ وَالْحَوْرَا

قال سيبويه "أراد: خلت اللؤم والخور في الأراجيز".⁽²⁶⁾

(3) قال حسان بن ثابت رضي الله عنه:

قَدْ تَكَلَّتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ صَاحِبَهُ * * أَوْ بَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْتُنِ الْأَسَدِ

قال المبرد: يقول: "من كنت واحده قد تكلت أمه".⁽²⁷⁾

(4) وقال مالك الهذلي:

فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرِ إِذَا مَا شَتَوْنَا * * وَحِبُّ الزَّادِ فِي شَهْرِي فُمَاحِ

قال أبو البقاء: التقدير: ابن الأعر فتى إذا ما شتونا".⁽²⁸⁾

(5) وقال زيد بن رزين:

أَتَجَزَعُ أَنْ نَفْسًا أَتَاهَا حِمَامُهَا * * فَهَلَا الْمَعِينُ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

أي: فهلا تدفع التي بين جنبيك

(6) وقال المتنبي:

فَأَصْبَحْتُ بَعْدَ حَظِّ بَهْجَتِهَا * * كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومُهَا فَلَمَّا

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها.

والشاهد من كل ما سبق إيراد أن ظاهرة التقديم والتأخير كان لها حضور بارز في ديوان العرب ما يدل على أهميتها وأثرها في الكلام، الأمر الذي يدفعنا إلى أن نتساءل عن الأثر الجمالي لهذه الظاهرة والغاية منها؟

7. الغاية من التقديم والتأخير:

قال سيبويه "كانهم إنما كانوا يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى وإن كان حميما بهما نهم".⁽²⁹⁾

فالتقديم والتأخير إذا كان يؤتى به في الكلام بيان العناية والاهتمام بأحد عناصر الكلام فيقدم ما كان بيانه أعنى.

ويمثل النحاة لهذا بمثال معروف وهو: أن من عادة الناس أنهم يتطلعون في فعل ما، إلى معرفة من أوقع وعلى من وقع أي إلى معرفة الفاعل والمفعول به. فإذا وقع اللبس وكثر التطلع إلى من أوقع الفعل ذكر الفاعل مقدما على المفعول به، وإذا وقع اللبس على من وقع عليه الفعل ذكر المفعول مقدما لرفع اللبس.

قال الجرجاني "قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه لا ببالون من أوقعه، كمثل ما يُعلم من حالهم في حال الخارجي يعيث ويفسد أنهم يريدون قتله ولا ببالون من القاتل، فإذا قتل وأريد الإخبار بذلك، فإنه يقدم ذكر الخارجي" فيقال، قتل الخارجي زيد ولا يقال: قتل زيد الخارجي لأنه يُعلم أن الذي يهم الناس ويعنيهم هو التخلص من الخارجي ومثله إن كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلا فإنه في الإخبار يقدم ذكر القاتل فيقال: قتل زيد الخارجي لأن الذي يعني الناس هو موضع الندرة من الكلام وهو كيف وقع القتل من زيد الجبان".⁽³⁰⁾

إلا أننا نجد الجرجاني مع إقراره للنهاية والاهتمام لا يرتضيها بمفردها، حيث يرى أن ظاهرة التقديم والتأخير؟ أوسع من أن تحصر في غاية واحدة هي العناية والاهتمام فيقول اعلم أنا لم نجدهم اعتمد وافية شيئا يجري مجرى الأمل غير العناية و الاهتمام.⁽³¹⁾

وحسب الجرجاني فإن حصر الغاية من التقديم والتأخير في العناية والاهتمام هو السبب في تصغير شأن التقديم والتأخير فقال: "وقد وقع ظنون الناس أنه يكفي أن يقال "قدم للعناية" من غير أن يذكر من أين تلك العناية، ولذلك صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهذّونا الخطب نيه".⁽³²⁾

وإنما الحال عند الجرجاني: أن التقديم والتأخير باب كثير الفوائد هم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية.

8. أسرار التقديم والتأخير في القرآن الكريم:

قال السيوطي: "وأما تفاصيل أسباب التقديم وأساره فقد ظهر لي منها في الكتاب العزيز عشرة أنواع:

- الأول: التبرك: كتقديم اسم الله تبارك وتعالى في الأمور ذات الشأن كقوله: "شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ [آل عمران: 18].

- الثاني: التعظيم: كقوله: "وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا" [النساء: 69]

9. ظاهرة التقديم والتأخير في اللسانيات الحديثة:

أ- التقديم والتأخير وقضية الرتبة عند تمام حسان: تناول الدرس اللغوي الحديث ظاهرة التقديم والتأخير تحت ما يسمى بقضية الرتبة في الكلام هذا المصطلح الذي لعل أول من استعمله هو العالم اللغوي "تمام حسان" والمقصود بالرتبة عنده أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبيتها كأن تكون سابقة لها أو لاحقة بها.

وجه تعلق..... الرتبة في الكلام يبحث التقديم والتأخير يتضح من خلال أقسام الرتبة حيث يقول تمام حسان (حدد النحاة الرتبة في الكلام وجعلوها محفوظة وغير محفوظة قد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم، وتجنبوا الكلام في الرتبة لأنها ليست مظنة اختلاف الأساليب بسبب ثبات وضعها وعملوا إلى الرتبة المحفوظة فمنحوها دراسة أسلوبية تحت عنوان التقديم والتأخير، ومعنى هذا أن التقديم والتأخير وثيق العلة..... الرتبة".⁽³³⁾

وبمعنى آخر أن مخالفة الرتبة المحفوظة تعد من قبيل الرخصة ولا رخصة فيها لاشتراط الأمن من اللبس مثل: الرتبة بين جملة الحال وبين الفعل هي وإن كان محفوظة إلا أنها قد تختلف عند أمن اللبس كقوله تعالى "ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه" (.....) أي: كلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه وهو يصنع الفلك.

أما الرتبة غير المحفوظة فمخالفتها لا تعد رخصة إنما تفننا في أساليب الكلام حسب المقصد والمقام، وهو ما عني به المقدمون تحت باب التقديم والتأخير فظاهرة التقديم والتأخير إذا مرتبطة بالأسلوب الذي هو عمل فردي في الأساس ينتمي إلى الكلام لا إلى نظام اللغة.⁽³⁴⁾

التركيبة التي تتحقق فيها الرتبة المحفوظة:

هي ما يعبر عند الأوائل بـ "لا يجوز تقديمه وتأخيره":

- رتبة الفعل قبل الفاعل ونائبه.

- آلية المضاف قبل المضاف إليه.

- رتبة المميز قبل التمييز.

- القول قبل مقول القول.

- الموصول قبل الصلة.

التركيب التي تتحقق فيها الرتبة غير المحفوظة:

- رتبة المبتدأ والخبر.

- رتبة الحال المفردة والفعل المتصرف

- رتبة الفعل ومفعول به.

- رتبة اسم كان وخبرها.

- رتبة الفاعل والمفعول.

- رتبة اسم إن وخبرها الظرف أو الجار والمجرور.

ب- التقديم والتأخير وقرينة المقام الخارجي عند النحاة والبلاغيين (التداولية):

كما اشتغل اللغويين بالمقال وأصوله التركيبية، اشتغلوا كذلك بالمقام الخارجي الذي يحيط بالظاهرة اللغوية من ملابسات تتصل بالمتكلم أو الخاطب⁽³⁵⁾.

ومن مظاهر عنايتهم بالمقام الخارجي ظاهرة التقديم والتأخير "فهي وإن كان تمس المقال وتتعلق به إلا أن لها ارتباطات ومقاصد مقاميه تحدد ذلك التقديم والتأخير في البنى الداخلية مثل: ظننت زيدا قائما، و زيدا ظننت قائما.

فالتركيب وإن تشابهت العناصر المكونة منها، إلا أن لكل منهما مقام يُقال فيه:

- فالأول: الغرض منها الإخبار ووقتها يكون المخاطب خالي الذهن.

- والثاني: إذا علم المخاطب القيام لكنه لم يعلم القائم فظنه خالدا أو عمرا فيقدم زيد لإفادة المخاطب أنه هو القائم وغيره.

فهذا فيما يتعلق بعناية النحاة بمراتب الكلام باعتبار المقام الخارجي ومثلهم البلاغيون يحرصون على بيان أن تقديم (زيد) مثلا في الجملة الثانية له قصد وعناية في إطار ما يسمى بمقتضى الحال على (زيد) يحمل وظيفة تداولية تكون للتخصيص ودفع اللبس أو غيرها مما يصطلح عليه بأغراض التقديم والتأخير فاختلف التركيب الثاني عن الأول الذي هو أصل لأن مقتضى الحال يستدعي بنية تركيبية تسمى عدولا عن الأصل تنتج عنها دلالة توافق السياق والمقام.⁽³⁶⁾

الجدول 1: بعض التراكيب العدولية ومقاصدها التداولية:

التركيب	العدول	المقصد التداولي منه
قائم زيد.	تقديم المنبر	تخصيص المسند بالمسند إليه
قال تعالى: "لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ" [التغابن: 01].	تقديم الجار والمجرور	الاختصاص
هو يعطي الجزيل.	تقديم المسند إليه على الفعل	إزالة الشك
أبْنَيْت الدار؟	تقديم المسند إليه مع الفعل	الشك في الفعل
أَنْتِ بَنَيْتِ الدار؟	تقديم المسند إليه على الفعل	الشك في الفاعل

وتابعه عليه الزمخشري في المفصل فقال: "الكلام هو المركب من كلمتين أُسَدَت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك (زيد أخوك) أو في فعل واسم كقولك (ضرب زيد) وهذا ما يسمى الجملة"⁽³⁷⁾ والجرجاني حيث يقول: "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف سمي كلمة فإذا انتلف منها اثنان فأكثر سمي كلاما وسمي جملة".⁽³⁸⁾

في حين أننا نجد جمهور النحاة ذهبوا إلى أن الكلام والجملة مختلفان: من حيث شرطية الإسناد في كليهما واختصاص الكلام بشرط الإفادة دون الجملة لتكون بذلك الجملة أعم من الكلام وفي هذا يقول السيوطي "ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها".

ويؤكد المناوي هذا المعنى فيقول: "الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك "قام زيد" أم لم يفد كقولك "لن يكرمني زيد" فإنه جملة لا تقيد إلا بعد مجيء جواب الشرط فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً".⁽³⁹⁾

وممن تبني مذهب الترقيق أيضا ابن هشام في المغني حيث يقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، أو المبتدأ أو خبره، وما كان بمنزلة أحدهما، وبهذا يظهر أنهما ليسا متراخين بالجملة أعم من الكلام إذ شرط الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهما يقولون: جملة الشرط وجملة جواب الشرط جملة وكل ذلك ليس كلاما". (40)

10. تأليف الجملة العربية:

تتكون الجملة العربية من ركنين أساسيين وفضلة والركنان هما: المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام، تربط بينهما علاقة تسمى الإسناد: "والإسناد هو "ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة أي على وجه يحسن السكوت عليه". (41)

والعلاقة الإسنادية تلازمية بين ركني الإسناد أي أن الواحد منهما يقتضي الآخر ويستلزمه، وفي هذا يقول سيبويه " المسند والمسند إليه لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ به أو المبني عليه، وهو قولك "عبد اله أفوك" ومثل ذلك "يذهب عبد الله" فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء". (42)

وقد يكون ركن الاسناد ملفوظين ك: زيد قائم، أو يكون أحدهما مقدرا ذو: استقم لذلك مثل ابن مالك بذلك في الفتية فقال:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَ * * وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

والاسم يصلح أن يكون مسندا أو مسند كليه، أما الفعل فلا يصلح إلا مسندا والحرف لا يكون طرفا في الإسناد.

وعلى هذا فالكلام إما أن يتألف من اسم و اسم أو من فعل واسم، والأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه ولذا يتقدم المسند إلا لسبب.

والأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم المسند ولا يتقدم المسند إليه إلا لسبب وهذا ما يسميه النحاة "باب التقديم والتأخير". (43)

والأصل في الفضلة التأخر عن المسند والمسند إليه، فإن قدمت كان ذلك أيضا السبب وهذا هو المقصود من كلام النحاة من كل كلام له أصل واتساع يتسع فيه، إذ من الاتساع التقديم والتأخير.

11. خاتمة:

ولقد ظهر لنا من خلال هذا البحث مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- أن التقديم والتأخير من أهم المبادئ في علم المعاني الذي يبحث في بناء الجمل وصياغة العبارات.
- 2- يتأمل التقديم والتأخير في التراكيب النحوية ليبرز ما يكمن وراءها من أسرار بلاغية.
- 3- أن التقديم والتأخير دلالة على تمكن العرب في الفصاحة وحسن التصرف في الكلام.

ومن النتائج التي يمكن أن نستشفها أيضا:

- 1- اختلاف العلماء حول ظاهرة التقديم والتأخير هل هي من المجاز ام لا ؟ إضافة إلى تقسيم هذه الظاهرة باعتبارها: إما باعتبار المنع والجواز أو باعتبار حصوله على مستوى اللفظ أو على مستوى المعنى وغيرها.
- 2- تقسيم النحاة هذه الظاهرة إلى ضربين أحدهما:
 - ما يقبله القياس كتقديم المفعول به على الفاعل وتقديم الظرف والحال والاستثناء.
 - ما يستعمله الاضطرار: وهو ما خرج عن أن يكون مقيسا على كلام العرب.
- 3- في حين أننا نجد البلاغيين توسعوا في تقسيم التقديم:
 - التقدم بالشرف: كتقدم الأنبياء على الأتباع.
 - التقدم بالزمان: كتقدم الشيوخ في الوجود على الشاب والأب.

12. قائمة الإحالات:

-
- (1) علي بن إسماعيل أبو الحسن، ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: ت مراد كامل: ط. 1، ج. 6، معهد المخطوطات، جامعة الدول العربية، مصر، 1972، ص 197.
- (2) أبو القاسم، الزمخشري، أساس البلاغة، ت. محمد باسل عيون السود، ط. 1، ج. 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، ص 58.
- (3) مجد الدين محمد بن يعقوب، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ت. محمد نعيم العرفوسي، ط. 2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005، ص 342.
- (4) الخليل بن أحمد، الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هندواي، ط. 1، ج. 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002، ص 60.
- (5) إسماعيل بن حماد، الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، راجعه واعتنى به: محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2009م، ص 29.
- (6) خالد، العنيم، الأسرار البلاغية للتقديم والتأخير في سورة البقرة (دراسة تطبيقية)- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص البلاغة والنقد، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية. (1418هـ-1998)، ص 37.
- (7) سيبويه، الكتاب: ت عبد السلام هارون: ط. 3، ج. 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1988، ص 34.

- (8) المرجع نفسه، ص 56.
- (9) سيبويه، المرجع السابق، ص 80.
- (10) أبو الحسين أحمد، بن فارس، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها، ت. أحمد حسن بسج: ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997، ص 189.
- (11) أبو منصور، الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية: ت. ياسين الأيوبي، ط 2، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2000، ص 355.
- (12) جلال الدين، السيوطي، الإتيان في علوم القرآن: ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، ج 3 طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1426 هـ، ص 35.
- (13) عبد القاهر، الجرجاني، دلائل الإعجاز: تعليق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 2000، ص 106.
- (14) ابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبدع وإعجاز القرآن، ت. زكريا علي: مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1995، ص 166.
- (15) مصطفى الحصن، المنصور، المختطف من عيون التفاسير، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القلم والبار الشامية، دمشق - بيروت، ص 18 بتصرف.
- (16) ابن خطيب، زمكان، المجيد في إعجاز القرآن المجيد، ت. شعبان صلاح، ط 1، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1410 هـ - 1989 م، ص 122.
- (17) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج 2، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، مصر، 1952، ص 382.
- (18) يحيى بن علي، الجنى، الطراز المضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج 2، مطبعة المختطف، القاهرة، مصر، 1914، ص 56.
- (19) عبد القاهر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004، ص 106.
- (20) أحمد بن إسماعيل، بن الأثير، جواهر الكنز، تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة، ت. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، القاهرة، مصر، 2000، ص 280.
- (21) فاضل صالح، السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط 2، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2007، ص 38.
- (22) المرجع نفسه، ص 40.
- (23) جلال الدين، السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، المجلد 2، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1996، ص 39.
- (24) فضل حسن، عباس وسناء فضل، عباس، إعجاز القرآن الكريم، ط 8، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص 210.
- (25) مصطفى، عبد الشافي، ديوان أمرؤ القيس، ط 5، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ص 129.
- (26) سيبويه، المرجع السابق، ص 120.
- (27) محمد بن يزيد، المبرد، الكامل، ت. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997، ص 259.
- (28) أبو البقاء عبد الله بن الحسين، العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2009، ص 108.
- (29) سيبويه، المرجع السابق، ص 34.
- (30) الجرجاني، المرجع السابق، ص 108.
- (31) المرجع نفسه، ص 108.
- (32) المرجع نفسه، ص 108.
- (33) تمام، حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000.
- (34) تمام، حسان، الخلاصة النحوية، ط 1، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000، ص ص 84-86.
- (35) عبد الحميد، السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ط 1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004، ص 126.
- (36) عبد الحميد، السيد، المرجع نفسه، ص 130.
- (37) أبو عمرو عثمان، بن الحجاج، الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، ت. موسى العلي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1982، ص 61.
- (38) عبد القاهر، الجرجاني، الجمل، ت. علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1972، ص ص 40-41.
- (39) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ت. عبد الحميد حمدان، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1999، ص 130.
- (40) ابن هشام، الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، راجعه: سعيد الأفغاني، ط 1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1964، ص 419.
- (41) الشريف، الجرجاني، معجم التعريفات، ت. محمد صديق المنشاوي، (د. ط)، (د. ت)، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ص 22.
- (42) سيبويه، المرجع السابق، ص 23.
- (43) فاضل، السامرائي، المرجع السابق.

13. قائمة المراجع:

1. ابن الأثير، أحمد بن إسماعيل، جواهر الكنز، تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة، ت. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، القاهرة، مصر، 2000.
2. ابن الحجاج، أبو عمرو عثمان، الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، ت. موسى العلي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1982.

3. ابن النقيب، مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبدع وإعجاز القرآن، ت. زكريا علي: مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1995.
4. ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج 2، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، مصر، 1952.
5. ابن سيده، علي بن إسحاق أبو الحسن، المحكم والمحيط الأعظم: ت مراد كامل: ط. 1، ج. 6، معهد المخطوطات، جامعة الدول العربية، مصر، 1972.
6. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ت. أحمد حسن بسج: ط. 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997.
7. الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، راجعه: سعيد الأفغاني، ط. 1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1964.
8. الثعالبي، أبو منصور، فقه اللغة وأسرار العربية: ت. ياسين الأيوبي، ط. 2، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2000.
9. الجرجاني، الشريف، معجم التعريفات، ت. محمد صديق المنشاوي، (د. ط)، (د. ت)، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.
10. الجرجاني، عبد القاهر، الجمل، ت. علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1972.
11. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز: تعليق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 2000.
12. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004.
13. جلال الدين، السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، ج. 3 طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1426 هـ.
14. الجوهري، إسحاق بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، راجعه واعتنى به: محمد محمد تامر، وأنس محمد الشامي، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2009م.
15. حسان، تمام، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000.
16. حسان، تمام، الخلاصة النحوية، ط. 1، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000.
17. الزمخشري، أبو القاسم، أساس البلاغة، ت. محمد باسل عيون السود، ط. 1، ج. 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998.
18. زملكان، ابن خطيب، المجيد في إعجاز القرآن المجيد، ت. شعبان صلاح، ط. 1، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1410 هـ- 1989م.
19. السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط. 2، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2007.
20. سيوييه، الكتاب: ت عبد السلام هارون: ط. 3، ج. 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1988.
21. السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، ط. 1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004.
22. السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، المجلد 2، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1996.
23. عباس، فضل حسن، وعباس، سناء فضل، إعجاز القرآن الكريم، ط. 8، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
24. عبد الشافي، مصطفى، ديوان أمرؤ القيس، ط. 5، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004.

25. العثيم، خالد، الأسرار البلاغية للتقديم والتأخير في سورة البقرة (دراسة تطبيقية)- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص البلاغة والنقد، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، (1418هـ-1998).
26. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2009.
27. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هندراوي، ط. 1، ج. 1، دار الكتب القلمية بيروت، لبنان، 2002.
28. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ت، محمد نعيم العرقوسي، ط. 2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005.
29. المبرد، محمد بن يزيد، الكامل، ت. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997.
30. المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ت. عبد الحميد حمدان، ط. 1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1999.
31. المنصوري، مصطفى الحصن، المقتطف من عيون التفاسير، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القلم والدار الشامية، دمشق- بيروت.
32. اليميني، يحيى بن علي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج. 2، مطبعة المقتطف، القاهرة، مصر، 1914.